

20 March 2012

Original: English

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة ١٢٥٥

المعقودة في قصر الأمم بجنيف، يوم الثلاثاء ٢٠ آذار/مارس ٢٠١٢، الساعة ١٠/٢٠

الرئيس: السيد مينيليك أليمو غيتاهون (إثيوبيا)

الرئيس (تحدث بالإنكليزية): أعلن افتتاح الجلسة العامة ١٢٥٥ لمؤتمر نزع السلاح. قبل أن أعرض عليكم بالتفصيل ما لديّ من ملاحظات هذا اليوم، أودّ أن أعرب عن بالغ حزننا إزاء مقتل أطفال ومدرّس في مدينة تولوز بفرنسا. وأندد بكلّ شدة بهذا العمل الإرهابي البغيض. نصليّ من أجل أسر الضحايا ونعرب لها ولأعضاء المجتمع المحلي ولشعب فرنسا وحكومتها عن عميق مواساتنا.

أودّ أيضاً أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن بالغ حزننا إزاء وفاة قداسة البابا شنودة، القائد الروحي للكنيسة القبطية المصرية. فقد كان رمزاً للتسامح والتعايش بين أتباع جميع الأديان. وأدّى دوراً هاماً في تعزيز العلاقات الأخوية بين إثيوبيا ومصر عن طريق توطيد العلاقات بين الشعبين وساهم بذلك في توثيق أواصر العلاقة التاريخية بين الكنيسة القبطية المصرية والكنيسة الأرثوذكسية الإثيوبية. لذا، أتوجّه إلى الكنيسة القبطية المصرية وأتبعها، وإلى مصر شعباً وحكومةً، بخالص التعازي.

في البداية، اسمحوا لي أن أشيد بكلّ من سفير إكوادور، السيد لويس غاليغوس، وسفير مصر، السيد هشام بدر، لما بذلاه خلال فترة توليها رئاسة المؤتمر من جهود حثيثة من أجل تحويل بؤرة التركيز داخل مؤتمر نزع السلاح إلى العمل الموضوعي. وأودّ أيضاً أن أشكر الأمين العام للأمم المتحدة والأمين العام لمؤتمر نزع السلاح والممثل الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة على ما بذلوه من جهود لتحفيز المؤتمر على إنجاز ولايته وإبراز أهمية هذا المحفل في تحقيق السلم والأمن الدوليين.

لقد أثبتت إثيوبيا التزامها بمقاصد الأمم المتحدة ومبادئها في مجال حفظ السلم والأمن الدوليين وحلّ النزاعات الدولية بالوسائل السلمية من خلال مساهمتها المتعدّدة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وجهودها الرامية إلى حلّ المنازعات في مختلف أنحاء العالم بالوسائل السلمية مع التركيز بوجه خاص على منع النزاعات في أفريقيا وحلّها بالوسائل السلمية.

واسمحوا لي أن أقول بضع كلمات عن مشاركة إثيوبيا الخاصة في جهود نزع السلاح وتحقيق السلم والأمن الدوليين. إن إثيوبيا التي تعرّضت للاعتداء بالغازات السامة وكافحت كفاحاً طويلاً ضد الاعتداء الأجنبي، متمسكةً تمسكاً شديداً بمعايير نزع السلاح، وبالقانون الدولي والأمن المشترك عموماً. ومن هذا المنطلق، استمرت إثيوبيا في دعمها النشط للجهود العالمية من أجل نزع السلاح. ففي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٣٥ صدّقت إثيوبيا على بروتوكول عام ١٩٢٥ لحظر الاستعمال الحربي للغازات الخانقة أو السامة أو ما شابهها وللوسائل البكتيريولوجية، بوصفه أول صك تصدّق عليه إثيوبيا في مجال نزع السلاح. وشاركت إثيوبيا مشاركة نشطة في أعمال مؤتمر نزع السلاح منذ نشأة لجنة نزع السلاح الثمان عشرية بصفتها الصيغة السابقة للمؤتمر، وانضمت إلى اتفاقية الأسلحة البيولوجية، واتفاقية الأسلحة الكيميائية، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، واتفاقية حظر

استخدام تقنيات التغيير في البيئة، واتفاقية حظر الأغام المضادة للأفراد، ومعاهدة الفضاء الخارجي، ومعاهدة الحظر الجزئي للتجارب النووية، ومعاهدة قاع البحار، ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ومعاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا، أو معاهدة بليندايا.

وإثيوبيا، بوصفها عضواً في حركة بلدان عدم الانحياز، أيدت قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن الإزالة الكاملة للأسلحة النووية على أساس جدول زمني متفق عليه لبلوغ الهدف المتمثل في إقامة عالم خالٍ من الأسلحة النووية، وبشأن عدم انتشار الأسلحة النووية، واستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، والتفاوض على معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى، وبشأن صلح ملزم قانوناً يجري التفاوض عليه في إطار متعدد الأطراف من أجل ضمان امتناع الدول غير الحائزة على أسلحة نووية عن استخدام هذه الأسلحة أو التهديد باستخدامها، وبشأن الضرورة الملحة لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي وأهمية هذا الإجراء، وبشأن الشفافية في مجال نزع السلاح، في جملة مسائل أخرى.

وما يُشجّع إثيوبيا بوجه خاص، استمرار الجمعية العامة في توفير دعم قوي لمؤتمر نزع السلاح بوصفه المحفل الوحيد المتعدد الأطراف للتفاوض في مجال نزع السلاح، وبوصفه المحرك الرئيسي للمفاوضات بشأن مسائل نزع السلاح ذات الأولوية. ونرحّب أيضاً بمختلف المسؤولين رفيعي المستوى الذين ألقوا كلمة أمام المؤتمر وأكدوا دعمهم له.

لقد أعربت الجمعية العامة وعدد من الأعضاء في المؤتمر مراراً وتكراراً عن خيبة الأمل من أن مؤتمر نزع السلاح لم يتمكن من الاضطلاع بعمله الموضوعي منذ فترة طويلة بسبب عدم التوصل إلى اتفاق بشأن برنامج عمل. لذا يتعيّن على الأعضاء في المؤتمر والرئاسات المتناوبة الاستمرار في البحث عن برنامج عمل متوازن وشامل عن طريق التشاور ومع مراعاة جميع المقترحات والآراء ذات الصلة.

إن العمل المتعدد الأطراف في مجال التفاوض بشأن نزع السلاح، هو الطريق الأنجع والأفضل لتنسيق الجهود العالمية من أجل التصدي لانتشار أسلحة الدمار الشامل والحد من الأخطار التي تطرحها الأسلحة في وجه السلم والأمن الدوليين. وتعرب إثيوبيا عن ارتياحها إزاء نجاح المؤتمر الاستعراضي لأطراف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية المعقود في عام ٢٠١٠، وتؤكد دعمها للتنفيذ الكامل لجميع إجراءات المتابعة التي أقرها المؤتمر الاستعراضي. وإن إثيوبيا، بوصفها دولة طرفاً في معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، تناشد جميع الدول التي لم تصدّق بعد على المعاهدة، والتي يلزم تصديقها كي تدخل المعاهدة حيّز النفاذ، أن تقوم بذلك دون تأخير.

ويشكّل إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في أجزاء عديدة من العالم خطوةً محموداً في مجال نزع السلاح النووي. فإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا من

شأنه أن يعزّز النظام الدولي لعدم الانتشار النووي. وتؤيّد إثيوبيا الدعوة التي وجهتها الجمعية العامة إلى الدول المذكورة في البروتوكول الثالث لمعاهدة بليندايا التي لم تتخذ بعد جميع التدابير الضرورية لضمان التطبيق السريع للمعاهدة في الأراضي التي هي مسؤولة عنها دولياً، قانوناً أو فعلاً، والتي تقع داخل حدود المنطقة الجغرافية المحددة في المعاهدة، أن تفعل ذلك.

وعلينا اليوم أن نبي على ما لمسناه من اهتمام واستعداد بفضل الجهود التي بذلها سفير مصر، السيد بدر. لذا، أنوي إجراء مشاورات مع الرؤساء الآخرين للدورة الحالية والمنسقين الإقليميين والأعضاء في المؤتمر بشأن السبل الممكنة التي من شأنها أن تساعد في مواصلة التشاور وتبادل الآراء، بما في ذلك في إطار الجلسة العامة، بشأن الحاجة إلى اعتماد برنامج عمل متوازن وشامل وفقاً لما دعت إليه الجمعية العامة في قرارها ٥٩/٦٦.

وأقترح أيضاً أن نعقد في غضون ذلك مناقشات موضوعية حول المسائل الرئيسية المطروحة أمام المؤتمر بالاستناد إلى صيغة أساسية، على أن يُنظر في إمكانية تسجيل هذه المناقشات في التقرير السنوي. فمثل هذه النقاشات الموضوعية المركزة على القضايا الرئيسية من شأنها أن تساعد في تحديد مختلف العناصر التي يمكن أن تدرج ضمن نطاق كل قضية من القضايا المطروحة. كما أنها ستساعد في الاسترشاد بالمناقشات والورقات السابقة وتعزّز الثقة بالمفاوضات النهائية.

أما الموضوع الثاني المطلوب تناوله، فيتعلق بسبل تنشيط عمل المؤتمر، وذلك بالاستناد إلى قرار الجمعية العامة ٦٦/٦٦ المعنون "تنشيط أعمال مؤتمر نزع السلاح والمضي قدماً بمفاوضات نزع السلاح المتعددة الأطراف". وتدخّل في نطاق هذا الموضوع، مسألة عقد دورة استثنائية رابعة للجلسة العامة بشأن نزع السلاح، وكذلك الأفكار التي طرحها السيد توكايف حول هذه المسألة، وتحديد ما تعلق منها بدور الرئاسة الست وهيكلها، والعضوية، وتوسيع نطاق تمثيلية المؤتمر، وإمكانية تناول قضايا أخرى إلى جانب القضايا الرئيسية الأربع، وتعيين ثلاثة منسقين خاصين يُعنى الأول بجدول الأعمال، ويُعنى الثاني بالنظام الداخلي والعضوية، في حين يُعنى المنسق الثالث بإمكانية دمج مؤتمر نزع السلاح مع هيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح.

وعلينا أن نعمل خلال الأسبوعين القادمين وكذلك خلال عطلة الربيع، بالتعاون مع المنسقين الإقليميين، على إعداد نص بسيط يشكل الأساس لنقاش موضوعي، وعلى وضع نماذج الإبلاغ. ويمكن أن نجري هذه النقاشات داخل الجلسة العامة بمشاركة جميع الأعضاء وأن نفتح المجال لمساهمة الدول المراقبة والجهات الفاعلة في المجتمع المدني، كما يمكن لنا أن ننشئ هيكل غير رسمية ونحدد جداول زمنية. وسأسترشد بآراء أعضاء المؤتمر بخصوص تفاصيل هذه الاقتراحات.

شكراً جزيلاً. أمّا عن قائمة المتحدثين لهذا اليوم، فيشرّفني أن أعطي الكلمة الآن لسفير المغرب، السيد عمر هلايلي.

السيد هلاي (المغرب) (تحدث بالفرنسية): أود في البداية أن أعرب عن الحزن والأسى وأن أنقل إلى زميلنا سفير فرنسا تعازي وفد بلدي الصادقة في ضحايا الجريمة البشعة التي أودت بحياة أطفال ومدرّس يوم أمس في مدرسة يهودية بمدينة تولوز، وكذلك الجريمة النكراء التي تسببت بمقتل جنود أبرياء، من بينهم مغربي، التي شهدتها المنطقة ذاتها قبل بضعة أيام.

وأود أن أضم صوتي إلى صوت السيد الرئيس وأتقدم لسفير مصر بخالص التعازي في وفاة البابا شنودة وأقول إننا نشاطر شعب مصر، وبخاصة الأقباط، الحزن والأسى، برحيل البابا.

وأود السيد الرئيس أن أهنتكم باسم المملكة المغربية على توليكم منصب رئاسة مؤتمر نزع السلاح. وأؤكد لكم أن وفدي سيدعم بكل قوة ما تبذلونه من جهد من أجل تحقيق هدفنا المشترك المتمثل في استعادة دور المؤتمر النشط والفعال بوصفه المحفل الوحيد المتعدد الأطراف للتفاوض في مجال نزع السلاح.

والمملكة المغربية على ثقة من أن خبرتكم الطويلة في المجال الدبلوماسي وبراعتكم واستعدادكم للحوار، كلها عوامل ستساعد في التقدم نحو النهوض بعمل مؤتمرنا.

وأغتنم هذه الفرصة أيضاً لأشيد بسفير مصر، السيد هشام بدر، الذي سبقكم في هذا المنصب والذي توصل، بفضل التزامه وإدارته القائمة على أساس الشفافية والمشاركة، إلى تمهيد الطريق لاعتماد برنامج عمل في الدورة الحالية.

إنّ المقترح الابتكاري الذي تقدمت به مصر، والوارد في الوثيقة CD/1933/Rev.1، يمكن أن يؤدي دور الحفاز الذي طالما انتظرناه من أجل تنشيط أعمال مؤتمر نزع السلاح، ووضعه من جديد على سكة العمل الموضوعي، وفي نهاية المطاف استعادة الدور المنوط به بوصفه المحفل الوحيد المتعدد الأطراف للتفاوض في مجال نزع السلاح.

غير أن الوثيقة CD/1933/Rev.1 تعترتها ثلاثة عيوب. فعيبها الأول أنها لا تحدد ولاية واضحة ودقيقة بخصوص التفاوض على اتفاقية لنزع السلاح النووي تحظر تطوير وصنع واستخدام الأسلحة النووية وتتضمن خطة عمل لتدمير هذه الأسلحة في غضون أجل أقصاه ٢٥ سنة، على نحو يلبي النداء الذي توجهت به حركة بلدان عدم الانحياز.

أما العيب الثاني، فيتعلق باختلاف المهام المسندة إلى أفرقة العمل المواضيعية الأربعة.

ويتمثل العيب الأخير في عدم وجود منسق خاص يُعنى ببحث مسألة عزيزة على بلدي، وهي توسيع عضوية المؤتمر ليشمل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي قد ترغب في الانضمام وفتح باب المشاركة في أعماله في وجه المجتمع المدني.

وأودّ أن أضيف عيباً آخر، وهو العيب الذي ذكره السيد توكايف في وثيقته، والذي يتعلق بفتح الباب أمام مناقشة مواضيع هامة غير المواضيع المدرجة في جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح، ومن بينها مسألة الإرهاب النووي على وجه الخصوص.

وعلى الرغم من أوجه القصور في الوثيقة CD/1933/Rev.1، أبدت المملكة المغربية استعدادها للموافقة على اعتماد برنامج العمل الذي اقترحه مصر، إدراكاً منها لحاجة المؤتمر الملحة لاستئناف أعماله الموضوعية دون تأخير ووعياً منها بأن الوضع الراهن يضعف المؤتمر.

و كنت قد أعلنت في الكلمة التي ألقيتها في هذه القاعة يوم ٧ شباط/فبراير الماضي، أن المغرب يؤيد برنامج عمل يكون مبسطاً قدر الإمكان ويساعد كل فريق من أفرقة العمل في تحديد الولاية الخاصة به، بغية تجاوز الخلافات. وتحقيقاً لذلك، ناشدت أعضاء مؤتمر نزع السلاح أن يقدموا تنازلات صعبة لكنها تنم عن مسؤولية سياسية من أجل تمهيد الطريق للتفاوض بشأن المواضيع الرئيسية الأربعة في إطار أفرقة العمل في كنف الهدوء ودون الحكم مسبقاً على نتائج أعمال هذه الأفرقة. وما زال المغرب يؤمن بأنه ما من مشكلة إلا ولها حل، ومن هذا المنطلق فهو يرفض أن يكون طرفاً في تمهيش المؤتمر أو في حله.

ومن هذا المنطلق أيضاً، نعتبر أن الغموض البناء في الوثيقة CD/1933/Rev.1 المقدمة من سفير مصر، يستجيب لهذا النداء. فالمقترح المصري لا يمنع أياً من أفرقة العمل من الشروع في مفاوضات بشأن صكوك متعددة الأطراف تتعلق بتزع السلاح النووي أو المواد الانشطارية أو ضمانات الأمن السلبية أو منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

وبهذه الروح أيضاً نهيكم السيد الرئيس أن تستمروا في المشاورات على أساس الوثيقة CD/1933/Rev.1 من أجل التوصل إلى صيغة سحرية قد لا ترضي أعضاء المؤتمر كافة، لكنها تستجيب للتطلعات المشروعة للمجتمع الدولي في مجال نزع السلاح النووي، ومن شأنها أن تساعد مؤتمرنا في استعادة دوره الأساسي بوصفه المحفل الوحيد المتعدد الأطراف للتفاوض في مجال نزع السلاح.

السيد الرئيس، لعلكم تذكرون أنني أعلنت في الكلمة التي ألقيتها في ٧ شباط/فبراير، أن المملكة المغربية تستعد لتنظيم اجتماع مراكش بشأن المبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي في الفترة من ١٣ إلى ١٦ شباط/فبراير، وذلك بالتعاون مع الرئيسين المتشاركين، والولايات المتحدة وروسيا، إلى جانب إسبانيا بوصفها منسق فريق التقييم والتنفيذ المعني بالمبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي. ويشرفني اليوم أن أقدم إلى أعضاء مؤتمر نزع السلاح تقريراً عن أعمال هذا الاجتماع الهام الذي يترجم مشاركة المغرب في الجهد الدولي من أجل مكافحة الإرهاب النووي ومنع الأعمال المؤذية التي تستخدم فيها مواد نووية أو مشعة.

لقد كان اجتماع مراكش، الذي شارك فيه ٢٥٠ خبيراً دولياً من البلدان الشريكة في المبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي، فرصة حقيقية للتأكيد على أن التحديات الأمنية المتعلقة بالبعد العالمي للخطر النووي لا يمكن التصدي لها بفعالية دون إقامة تعاون وثيق على المستويين الإقليمي والدولي.

وأشار المشاركون في الاجتماع إلى ضرورة وضع خطط منسقة للاستجابة على المستوى المجتمعي من أجل التصدي للأعمال المؤذية التي تستخدم فيها مواد نووية ومشعة، وبحثوا السبل والخيارات المثلى للاتصال في حال وقوع هجوم أو حادث تُستخدم فيه مواد نووية أو مشعة.

وتناول اجتماع مراكش أيضاً مواضيع تتعلق بالدور المركزي الذي تؤديه وسائط الإعلام في توعية الجمهور العام، وأهمية نظم المعلومات في تعزيز التعاون بين مختلف الوكالات، وتحديد العلاج الطبي المناسب للضحايا.

وأتاح الاجتماع، الذي عُقد عشية انعقاد مؤتمر قمة الأمن النووي الثاني المقرر الأسبوع القادم في مدينة سيول بجمهورية كوريا، فرصة للنظر في مشاريع وثائق العمل التي أعدتها أفرقة التنفيذ والتقييم الثلاثة ووضع الصيغة النهائية لها.

وأبجز الفريق العامل المعني بكشف المواد النووية، الذي ترأسه هولندا، دليلاً للممارسات الفضلى يتيح إطاراً عاماً لتنفيذ استراتيجية وطنية بشأن كشف الاتجار غير المشروع بالمواد المشعة والنوية. ويتضمن الدليل اقتراحات بخصوص آليات فعالة لإذكاء الوعي في صفوف الجهات الفاعلة المعنية بضرورة تحقيق الأمن النووي. ويشجع الدليل على تنظيم وتنفيذ حلقات تدريبية وتمارين، وعلى تقاسم المعلومات والتجارب الوطنية في مجال كشف المواد النووية.

وأبجز الفريق العامل المعني بالطب الشرعي النووي، الذي ترأسه أستراليا، مشروع وثيقته المعنونة "مبادئ أساسية في الطب الشرعي النووي لوائح السياسات". وأعدت هذه الوثيقة بهدف توعية الجهات الفاعلة بضرورة استخدام الطب الشرعي النووي، وتعزيز القدرات الوطنية عن طريق تقاسم الممارسات الفضلى.

وقدم المغرب، الذي يتولى تنسيق أعمال الفريق العامل المعني بالاستجابة والتخفيف من الآثار، معلومات أساسية عن الوثيقة المتعلقة بالاستجابة للحوادث النووية والتخفيف من آثارها وعن السياق الذي وُضعت فيه. وتتناول الوثيقة الحاجة إلى الاضطلاع بتقييمات واسعة النطاق للقدرات الدولية بهدف تعزيز وزيادة فعالية عمليات رصد القدرات التقنية، والتنسيق، والاستجابة للحوادث التي تنطوي على استخدام مواد مشعة ونوية. وتتضمن الوثيقة التي أعدها المغرب مقترحات تتعلق بإنشاء وتنفيذ إطار وطني متكامل بالاعتماد على أنظمة منسقة لإدارة حالات الطوارئ التي تنطوي على الاتجار بالمواد المشعة.

ويرى جميع المشاركين أن النتائج التي تمخض عنها اجتماع مراكش تساهم بدرجة كبيرة في أعمال مؤتمر قمة الأمن النووي الثاني المقرر عقده الأسبوع القادم في سيول.

ولا يسعني في ختام هذه الكلمة إلا أن أعرب عن أملنا في أن يستفيد مؤتمرنا من الرحم الذي ولّده شركاء المبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي للخروج من المأزق الذي يعطل أعمال المؤتمر منذ ما يزيد على ١٥ عاماً، أي منذ مدة طويلة جداً.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سفير المغرب، السيد هلاي، على بيانه وعلى عباراته اللطيفة. وأعطي الكلمة الآن إلى سفير كينيا السيد أوكيو.

السيد أوكيو (كينيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أيضاً أن أعتنم هذه الفرصة لأتوجه بتعازي الحارة إلى أسر وأصدقاء ضحايا الهجوم المسلح الذي جد مؤخراً في فرنسا. وأود أيضاً أن أعرب عن تعازي لمصر في وفاة البابا. إنها مأساة للعديد من المسيحيين في كينيا وفي مختلف أصقاع العالم.

السيد الرئيس، اسمحوا لي بادئ ذي بدء أن أهنئكم بوصفكم تمثلون بلداً حاراً وصديقاً خاصاً لكينيا، هو إثيوبيا، على توليكم اليوم رئاسة مؤتمر نزع السلاح.

وأود كذلك أن أشيد بمن سبقكم في رئاسة المؤتمر، سفير مصر السيد هشام بدر، الذي يعد أكثر السفراء في جنيف حيويةً ونشاطاً، لما بذله من جهود من أجل وضع برنامج عمل للمؤتمر. أعلم أن المهمة لم تكن سهلة. ومع ذلك، لا يزال وفد بلدي متفائلاً.

السيد الرئيس، أؤكد لكم دعم وفدي فيما تفضلعون به من أعمال وأتمنى أن تتوصل في نهاية المطاف إلى اعتماد برنامج عمل لمؤتمر نزع السلاح. فأنا أعلم أن أفراد شعب إثيوبيا قادرون على صنع المعجزات. ففي سباق الماراتون مثلاً، أراهم يتفوقون أحياناً على العدائين الكينيين. لذا، أتوقع منكم أن تبهنوا على نفس الإرادة خلال هذه الدورة التي تُعقد تحت رئاستكم، وأن تتمكن للمرة الأولى، بعد مضي ١٥ عاماً، من إيجاد سبيل للمضي قدماً. فمن المؤسف حقاً أننا لم نتتمكن حتى الآن من بدء العمل الموضوعي رغم البيانات العديدة التي أكدنا فيها التزامنا بمواصلة عملية نزع السلاح.

إن كينيا تؤيد تماماً الدبلوماسية المتعددة الأطراف في مجال نزع السلاح. ونحن ندعم قرار الجمعية العامة ٣٤/٦٤ لعام ٢٠٠٩ بشأن "تعزيز تعددية الأطراف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار". ويكرر وفدي تأكيد أهمية المؤتمر بوصفه الهيئة الوحيدة المتعددة الأطراف للتفاوض في مجال نزع السلاح، وفقاً للولاية التي أسندتها إليه الدورة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح، ويعرب عن خيبة أمله من عدم تمكن المؤتمر من الاضطلاع بعمل موضوعي بشأن جدول أعماله.

وتؤمن كينيا بأن موضوع نزع السلاح النووي ما زال يتصدر قائمة أولوياتنا. وعليه، نكرر تأكيد التزامنا بالإزالة الكاملة للأسلحة النووية. ونحن مقتنعون بأن الإزالة الكاملة للأسلحة النووية هي الضمانة المطلقة الوحيدة لعدم استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها.

إن استمرار حالة عدم التوافق في الآراء بشأن جدول أعمال وآلية نزع السلاح المتعدد الأطراف، يمثل مصدر قلق بالغ بالنسبة إلى بلدي. فلتتوقف برهةً وتأمل في كل الأدمغة الجالسة إلى الطاولة. فلو تسألون جهةً من جهات الضغط في الولايات المتحدة عن كلفة الساعة الواحدة لحضور كل المشاركين في هذا المحفل، سيكون الجواب ١٠٠ دولار على الأقل/الساعة الواحدة. يمكنكم إذن أن تتصوروا كلفة يوم كامل - إن جلوسكم إلى الطاولة في هذا المحفل يكلف دافع الضريبة في بلدكم ١٠٠ دولار/الساعة الواحدة، وأنتم جالسون هنا منذ ١٥ عاماً ومن المتوقع أن تستمروا في ذلك لسنوات عديدة أخرى. إن بلدي لا يقبل بهذا. لذلك نحن نؤيد فكرة عقد جلسة استثنائية رابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة تركز على موضوع آليات نزع السلاح.

وفي الختام، أكرر تأكيد التزام كينيا بعملية التفاوض المتعدد الأطراف في مجال نزع السلاح.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سفير كينيا، السيد أوكيو، على بيانه وعلى عباراته اللطيفة. أعطي الكلمة الآن إلى سفير ألمانيا، السيد هوفمان.

السيد هوفمان (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): أود، بادئ ذي بدء، أن أتوجه بتعازي الحارة في وفاة أطفال ومدرّس وجنود على إثر عملية لا يمكن وصفها إلا بالجرمة الإرهابية.

السيد الرئيس، أود أن أهنئكم، باسم وفد ألمانيا، على توليكم منصب الرئاسة. نتمنى لكم كل النجاح ونؤكد لكم دعمنا الكامل في مساعيكم.

أود أيضاً أن أغتنم هذه الفرصة لأتوجه بالشكر إلى من سبقكم في منصب الرئاسة، السفير هشام بدر، على ما بذله من جهود ضخمة من أجل التوصل إلى مقترح وسط بشأن برنامج عمل يحظى بتأييد الجميع. وأود أن أعرب عن بالغ تقديرنا للسفير السيد بدر وأعضاء وفد مصر الذين استمروا في مساعيهم التي كان من المفترض أن تساعدنا في إنهاء ١٥ سنة من الجمود. ونعرب مرة أخرى عن عميق أسفنا لأن هذه الجهود لم تفض إلى نتيجة بسبب معارضة دولة عضو، وهي الدولة نفسها التي وقفت حجر عثرة أمام تنفيذ برنامج العمل الذي اعتمد بتوافق الآراء في عام ٢٠٠٩.

إن مضمون الوثيقة CD/1933/Rev.1 يشكل حلاً وسطاً. صحيح أن عدداً كبيراً من الحاضرين في هذه القاعة لم يتحمسوا كثيراً للوثيقة لأنهم اعتبروا أنها لا تعكس جوانب مهمة من موقفهم ولا تستجيب لتطلعاتهم الكاملة. فوفدي مثلاً كان يفضل أن ترد لفظة "تفاوض" فيما يتعلق بتحديد مهمة إنهاء إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية ومعالجة المسائل ذات الصلة. غير أن وفوداً كثيرة، ومن بينها وفد ألمانيا، أبدت استعداداً لتضع جانباً ما لديها من تحفظات، حرصاً منها على حماية مستقبل هذا المحفل. لقد اعتبرت وفود عديدة، ومن بينها وفد بلدي، أن الحل الوسط المعروض علينا صيغ بطريقة معقولة وحرفية وعلى نحو

يرضي الجميع وأنه كان بالإمكان أن نعتد على المفاوضات المقبلة لاستكشاف فرص وسبل إيجاد الحلول المناسبة للقضايا الشائكة.

من الواضح، بعد ١٥ عاماً من الجمود، أن هذه الطريقة في تناول مسألة برنامج العمل وحدها كفيلاً بأن تفتح الأبواب أمام التفاوض بشأن العمل الموضوعي. إنه من المؤسف جداً أن دولة عضواً تعتقد، فيما يبدو، أنها قادرة على مواصلة التصرف بمفردها على نحو يقي هذه المؤسسة المركزية في مجال نزع السلاح المتعدد الأطراف في حالة جمود دائم.

إن هذا المحفل الذي يعمل على أساس قاعدة التوافق في الآراء يُتيح لجميع الأطراف إمكانية الدفاع عن مصالحها الأمنية في إطار المفاوضات الجارية بخصوص الصكوك القانونية المقبلة. علاوة على ذلك، إذا افترضنا جدلاً أن دولة ما تشعر بأن شواغلها الأمنية لم تُراعَ مراعاة تامة في المفاوضات بشأن مشروع معاهدة، لها الحرية الكاملة في أن تنضم أو ترفض الانضمام إلى المعاهدة أو تقرر الانضمام في مرحلة لاحقة. فكل الذين يعملون في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار يدركون تماماً أن هذه ليست المرة الأولى في التاريخ المعاصر التي يتحقق فيها مثل هذا السيناريو. لذلك، إن الدفوع التي سمعناها بخصوص الشواغل الأمنية الخطرة والتي يُزعم أنها تحول دون البدء في عملية تُناقش في إطارها عناصر معاهدة بشأن وقف إنتاج المواد الانشطارية والمسائل ذات الصلة، هي دفوع غير مقنعة بالمرّة. فمن الواضح أننا أمام محاولة لتحويل المؤتمر إلى رهينة لقضايا لا تدخل في نطاق اختصاصاته، وبالتالي لا يمكن حلها في إطار هذا المحفل. فبعد أن أبدت مختلف الأطراف استعدادها للمضي قدماً، من المحزن أن نلاحظ أن النهج الذي أشرت إليه لا يعكس منطق العمل المتعدد الأطراف اللازم للتقدم على درب نزع السلاح وعدم الانتشار في إطار متعدد الأطراف.

ومن المؤسف للغاية أن نلاحظ أن فرصة أخرى قد ضاعت. كنا نتمنى أن يبدي عدد أكبر من الوفود أملها في ألا يعترض أحد على الوثيقة CD/1933/Rev.1 وأن تدعو إلى ذلك بدلاً من الانتظار في صمت إلى أن تُحسم المسألة لدى طرح الوثيقة من أجل اعتمادها. فطريقة العمل هذه ليست مقنعة بالمرّة ولا تساعد هذه الهيئة في استئناف عملها.

علينا الآن أن نواصل مساعينا من أجل التوصل إلى وضع برنامج عمل يسمح لنا في نهاية المطاف ببدء العمل الموضوعي الذي عُهدَ إلينا بإنجازه، غير أن التجربة تفيد بأننا سنحتاج إلى فترة طويلة لنستوعب الدرس من الضربة الأخيرة التي تلقاها المؤتمر قبل أن نحاول من جديد.

هذا يجيلني، السيد الرئيس، إلى الأفكار التي تفضلتم بطرحها في بداية هذه الجلسة بمناسبة توليكم رئاسة المؤتمر، والتي نرحب بها كل الترحيب. سندرس هذه الأفكار بعناية وعموماً نعتقد أنه يمكننا القول من الآن إننا نسعد بدعم النهج الذي تقترحوه على المؤتمر.

وكما قلت سابقاً، يجب علينا أن نواصل التركيز على برنامج العمل، وذلك لسبب بسيط هو أن هذه المسألة ما زالت تمثل المهمة الأساسية التي يجب علينا إنجازها من أجل بدء عملنا الموضوعي. وفي الوقت ذاته، ينبغي مناقشة جميع البنود المدرجة في جدول أعمالنا في إطار جلسات عامة، كيما يتسنى لنا الوقوف على مختلف التطورات الجديدة الممكنة في الآراء والمواقف. وبما أن المؤتمر فشل مرة أخرى في استئناف عمله الموضوعي، يجب أن نجدد، في إطار ما نجريه من مناقشات، اهتمامنا بتنشيط أعمال المؤتمر. وقد يكون من المفيد أن يقترح السيد الرئيس تواريخ محددة لعقد جلسات عامة تتناول مواضيع معينة على نحو يمكننا من ترتيب أعمالنا ويسمح لنا بإعداد مداخلتنا على هذا الأساس. وإذا تسنى تنسيق الجدول الزمني هذا مع الرئاسة التالية لما تبقى من دورة ٢٠١٢، فإن ذلك سيضفي من دون شك المزيد من الفعالية على أعمالنا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سفير ألمانيا على بيانه وعلى عباراته اللطيفة. ما زال لدي على قائمة المتحدثين كل من كوبا والجزائر وزمبابوي. أعطي الكلمة الآن إلى ممثل كوبا.

السيد يوني روميرو بويتيس (كوبا) (تكلم بالإسبانية): أود في البداية أن أشيد بالعمل الذي أنجزه سفير مصر وبأدائه الممتاز كرئيس للمؤتمر. ونحن مقتنعون أن مساهمته، كما تترجمها الوثيقة CD/1933، ستشكل أساساً للمناقشات المقبلة التي ستساعد في إعداد نص يتسم بتوازن أكبر، وتساهم بالتالي في التقدم بأعمال هذا المؤتمر.

ونود أيضاً أن نرحب بتوليكم منصب رئاسة هذا المحفل الهام، ونحن ندرك ما تتمتعون به من تجربة وثق بقدرتكم على توجيه أعمالنا في هذه الظروف الصعبة التي يمر بها المؤتمر.

السيد الرئيس، إن بلدي مستعد للعمل معكم على نحو وثيق وبالطريقة التي ترونها مناسبة. وعليه، نؤكد دعمنا لكم وتعاوننا معكم فيما ستبدلون من مساعٍ انطلاقاً من هذه اللحظة.

واسمحوا لي أن أهنيكم مرة أخرى على توليكم منصب رئاسة هذا المحفل، وأن أعرب لكم عن تمنياتي الحارة بالتوفيق في أعمالكم وعن دعم بلدي المستمر لإثيوبيا التي نعتبرها بلداً شقيقاً.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل كوبا على كلمته وعلى عباراته اللطيفة. وأعطي الكلمة الآن إلى ممثل الجزائر.

السيد خليف (الجزائر) (تكلم بالعربية): شكراً، السيد الرئيس، في البداية يود الوفد الجزائري أن ينضم إليكم، السيد الرئيس، وإلى من سبق من المتحدثين في تقديم تعازيه للوفد الفرنسي بعد تلك الجريمة الشنعاء أو الجرائم الشنعاء التي تعرّض لها أطفال وأشخاص أمام

مدرسة في منطقة تولوز، وتلك الجريمة التي سبقتها في نفس المنطقة والتي تعرّض لها أفراد من الجيش الفرنسي. وفي نفس السياق، نود أن نُعرب عن بالغ حزننا وتعازينا للوفد المصري إثر المصاب الجلل المتمثل في وفاة البابا شنودة.

السيد الرئيس، يطيب للوفد الجزائري أن يُعرب لكم عن تمانيه وسعادته لرؤيتكم، ممثل إثيوبيا دولة أفريقية صديقة ودولة عضو في مجموعة الـ ٢١ وحركة عدم الانحياز، تتولون هذه المسؤولية الشاقة في هذا الظرف الحساس بالذات. نقول مسؤولية شاقة بالنظر إلى حالة الإحباط التي تسود المؤتمر بعد فشل مشاورات سلفكم، سعادة سفير مصر، بعد مجهودات جبارة للتوصل إلى توافق في الآراء حول برنامج العمل. نود بهذه المناسبة أن نُعرب عن شكرنا العميق لسلفكم، سعادة سفير مصر ووفد بلاده، على مجهوداته وأن نؤكد لكم، السيد الرئيس، عن دعمنا التام لكم من أجل التوصل إلى صيغة توافقية تمكّننا من الانطلاق في العمل الموضوعي على أمل التوصل إلى برنامج عمل شامل ومتوازن. ونقول في البداية إن الوفد الجزائري لا يزال يعتقد أن المقترح CD/1864 ما زال يشكل نقطة انطلاق أساسية بالنظر لكونه آخر اتفاق تم التوصل إليه في المؤتمر لسنة ٢٠٠٩، من أجل الوصول إلى برنامج عمل شامل ومتوازن.

لقد استمعنا في مداخلتكم، السيد الرئيس، باهتمام بالغ ولمسنا أن هناك ثلاث مسائل جوهرية تريدون التركيز عليها خلال رئاستكم. وهي أولاً، الانطلاق في مناقشات حول بنود جدول الأعمال لا سيما المسائل الأربع الرئيسية. وثانياً، الانطلاق في المشاورات حول تنشيط مؤتمر نزع السلاح. وثالثاً، مواصلة النقاشات حول مسائل أخرى غير المسائل الأربع الرئيسية. ونود في خلال هذه الجلسة العامة أن نقدم لكم وجهة نظرنا بصفة أولية حول هذه النقاط الثلاث.

أولاً، فيما يخص الانطلاق في العمل في النقاشات حول بنود جدول الأعمال والمسائل الأربع الرئيسية. ففي هذا الإطار نُعرب لكم عن دعم الوفد الجزائري التام لكم من أجل إيجاد صيغة توافقية تكون موضوع قرار لمؤتمر نزع السلاح تُحدّد جدولاً زمنياً نقوم من خلاله بعمل موضوعي حول بنود جدول الأعمال. قد يرى البعض أو قد يتساءل البعض عن جدوى مثل هذه النقاشات والقيمة المضافة التي يمكن أن تقدمها خاصة وأنه في مؤتمر نزع السلاح ومنذ سنة ٢٠٠٤ ونحن نعكف كل سنة على مناقشة مواضيع جدول الأعمال. وقد يرى البعض أنها قد تؤدي فقط إلى مزيد من الجهد والوقت دون أي نتيجة منتظرة. ونود أن نقول بهذه المناسبة، وفق رؤية الوفد الجزائري، ما تتمنى التوصل إليه هذه السنة هو أن تكون الأعمال الموضوعية خطوة إلى الأمام بالنظر إلى ما قمنا به من تجارب خلال السنوات الماضية، يعني أننا نود أن تكون هذه النقاشات في إطار الجلسات الرسمية وأن تكون موضوع تقارير تُلحق بالتقرير السنوي لمؤتمر نزع السلاح ونظن أن هذا ما جاء في مقترحكم وفي أفكاركم، السيد الرئيس، ونقدم لكم دعمنا التام لأننا، السيد الرئيس، نرى بالفعل أن

هذه المقاربة قد تكون ليست بالطموح الكافي فيما كنا ننتظره بالنظر إلى ما قدمته إلينا الجمعية العامة من قرارات وطلبات ولكن نرى في نفس الوقت أنه بالنظر إلى عدم جاهزية المؤتمر إلى اتخاذ قرار وفقاً للمقترح المصري أو غيره لا يمكننا أن نستسلم ويجب علينا أن نستكشف كل الفرص والإمكانيات من أجل القيام بعمل موضوعي.

وفيما يخص النقطة الثانية وهي إطلاق مشاورات حول إعطاء ديناميكية جديدة للمؤتمر وتفعيله لا سيما حول مسائل إجرائية، نؤكد لكم أن الوفد الجزائري سيشارك. هناك قرار حول هذا الموضوع في هذه النقاشات ولكننا حتى نكون صريحين معكم، السيد الرئيس، وكما سبق للوفد الجزائري أن قاله هنا في المؤتمر وفي الجمعية العامة، لا نعتقد أن أساس المشكل في المؤتمر هو مشكل إجرائي؛ فالمشكل هو بالدرجة مشكل سياسي وحتى إن قمنا بهذه المشاورات حول المسائل الإجرائية وتوصلنا إلى قرارات فلا نظن أنها ستحل المشكل وهو التوصل إلى برنامج عمل شامل ومتوازن.

أما فيما يخص النقطة الثالثة وهي إطلاق مشاورات حول مسائل أخرى غير المسائل الأربع الرئيسية فنعتقد، السيد الرئيس، أن جدول الأعمال الذي اعتمدهنا في بداية السنة من أول جلسة والخطاب الرئاسي الملحق به هو شامل ومرن بالدرجة الكافية التي تسمح لأي وفد كان هنا بأن يقدم أي مقترح حول المسائل الأمنية التي يراها ضرورية والتي يرى أنه من اللازم أن يقوم بمعالجتها في المؤتمر وأشار هنا إلى البنود ٥ و ٦ و ٧ من جدول الأعمال التي هي مُصاغة بطريقة مرنة وتسمح بمعالجة مثل هذه المسائل.

وفي الأخير، السيد الرئيس، نُجدد لكم استعداد ودعم الوفد الجزائري لكم من أجل المضي قدماً في أشغالنا ومن أجل التوصل إلى صيغة توافقية تسمح لنا في المؤتمر من اتخاذ قرار حول كيفية إتمام السنة هذه، يعني لا نريد أن نمضي سنة بيضاء، السيد الرئيس، لأن هذا فيه خطر كبير على المؤتمر وهو يضر أكثر بمصداقيتنا. لهذا نتمنى أن نستطيع أن نتوصل إلى مثل هذا القرار قبل نهاية الجزء الأول من أشغالنا حتى يكون للوفود الوقت اللازم لتحضير نفسها بعد الرجوع في الجزء الثاني من الأشغال للمؤتمر والمشاركة بصفة فعالة في النقاشات والعمل الموضوعي. وشكراً السيد الرئيس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل الجزائر على بيانه وعلى عباراته اللطيفة. لديّ على قائمة المتكلمين كل من زمبابوي وشيلي. أعطي الكلمة الآن إلى ممثل زمبابوي.

السيد موشيكا (زمبابوي) (تكلم بالإنكليزية): شكراً، السيد الرئيس. أود أن أضم صوتي إلى أصوات الآخرين لأعرب عن تعازي بلدي الحارة لكل من فرنسا ومصر في ضحايا الأحداث المأساوية التي شهدتها البلدان في الفترة الأخيرة.

السيد الرئيس، تود زمبابوي بادئ ذي بدء أن تهنيئ إثيوبيا، البلد الأفريقي الشقيق والعضو في مجموعة الـ ٢١، على توليها الرئاسة الثالثة للمؤتمر في دورة عام ٢٠١٢. ونعرب

أيضاً عن تقديرنا الخالص لسفير مصر الذي سبقكم في منصب الرئاسة، والذي قاد أعمال المؤتمر بطريقة مثالية خلال مدة ولايته. نحن نشيد بالجهود الضخمة التي بذلها السفير بدر من أجل اقتراح مشروع برنامج عمل (الوثيقة CD/1933/Rev.1) رغم أنه لم يتوصل إلى جمع القدر اللازم من التوافق في الآراء لتمكين المؤتمر من استئناف عمله الموضوعي. ويود وفدي أن يغتنم هذه الفرصة ليشيد أيضاً بالعمل الذي أجزه سفير إكوادور، الرئيس الأول لدورة عام ٢٠١٢.

السيد الرئيس، إننا نأمل أن يتوصل المؤتمر، بفضل قيادتكم القديرة ومهاراتكم في الميدان الدبلوماسي، إلى اعتماد برنامج عمل لبدء المفاوضات بشأن معاهدات متعددة الأطراف لزرع السلاح. فالتفاوض على معاهدات نزع السلاح هو المهمة الرئيسية للمؤتمر. وتؤمن زمبابوي بأن المؤتمر ما زال يمثل أهم هيئة للاضطلاع بمثل هذه المفاوضات.

السيد الرئيس، اسمحوا لي أن أؤكد لكم دعم زمبابوي وتعاونها الكاملين خلال فترة رئاستكم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل زمبابوي على بيانه وعلى عباراته اللطيفة. وأعطي الكلمة الآن إلى سفير شيلي.

السيد بيدرو أويارسي (شيلي) (تكلم بالإسبانية): يود وفدي، بادئ ذي بدء، أن يضم صوته إلى صوت الوفود الأخرى ليعرب عن تعازيه لسفير فرنسا في ضحايا الأحداث المأساوية التي شهدتها البلد في الفترة الأخيرة والتي تقوّض بدرجة كبيرة قيم التآلف والتسامح والحوار التي يحتاج إليها عالمنا اليوم. ونسأل أيضاً سفير مصر أن ينقل لأفراد الطائفة القبطية في مصر أصدق مشاعر المواساة.

وقبل أن أبدي بعض التعليقات الوجيهة، أود أن أشكر سفير مصر وأعضاء فريقه على ما بذلوه من جهد لصياغة مقترح ابتكاري في ظروف صعبة. لقد أثار هذا المقترح توقعات بقدر ما يتسم به من واقعية وسهولة في التنفيذ، إضافة إلى عنصر ثالث - هو الغموض البناء الذي يعد عنصراً ضرورياً في الحالات الدقيقة من أجل التوصل إلى تسوية سياسية.

سوف لن نستعرض مواطن القوة أو مواطن الضعف التي ينطوي عليها هذا المقترح، ونكتفي بالقول إن المقترح يشكل خطوة هامة تساعد في حل مشكلة مستعصية داخل هذا الحفل. السيد الرئيس، إنكم تتولون قيادة هذا المؤتمر في ظرف صعب للغاية، ظرفٌ يلي سلسلة من النداءات الموجهة من أعلى المستويات إلى هذا الحفل لبدء عمله الموضوعي. والحقيقة أن المؤتمر لم يتمكن من الاتفاق على برنامج عمل، ورغم أن الفرصة غير مواتية لاستعراض العوامل الداخلية أو العوامل الخارجية التي أدت إلى الفشل، فإن التغلب على التحدي والتوصل إلى اتفاق بشأن برنامج عمل، هو مسؤولية مشتركة لا تقتصر على

الرؤساء. فالثقافة المتعددة الأطراف تجعل من هذه المهمة مسؤولية مشتركة بين الجميع. زد على ذلك أن هذه المسألة ستظل تشكل مصدر قلق بالغ.

وربما يكون من الضروري أن نخصص وقتاً للتفكير، مثلما دعا إلى ذلك سفير ألمانيا، ونحن نعتبر عموماً أن النهج المقترح مناسب ومنطقي. لقد اقترحتم أن نشرع في نقاش موضوعي بشأن المسائل الجوهرية ثم ندخل في مشاورات بشأن تنشيط المؤتمر. نحن ننتظر بشغف تعيين تواريخ محددة لهذه النقاشات والمشاورات من أجل التحضير على النحو المناسب، سيما وأنها تمثل بلداً صغيراً ومتواضع الإمكانيات. إنها عملية نقاش وتفكير مفتوحة لمشاركة جميع البلدان - الكبيرة منها والصغيرة، كبلدي.

السيد الرئيس، إن طريقة العمل المثلى في مثل هذه الحالات، هي أن نتعاون مع بعضنا البعض ونيسر عملكم، على أن يفهم الجميع بكل وضوح أننا سنضع أنفسنا على مسار قد يدفعنا إلى اتخاذ بعض القرارات في الدورة المقبلة للجمعية العامة.

علينا أن نكون مستعدين سياسياً لذلك. وإلا فإننا، في رأينا المتواضع، سنؤسس للجمود. ويكاد يكون من المؤكد أن الظروف السياسية الراهنة لن تتحمل مثل هذا السيناريو. علينا أن نستمر في جهودنا من أجل الحفاظ على مؤتمر نزع السلاح. علاوة على ذلك، ينبغي لنا أن نراعي في النقاش المتعلق بتنشيط المؤتمر العبارات التي وجهها إلينا منذ عدة أسابيع في هذه القاعة الأمين العام للمؤتمر. فأنا أعتبر أن تلك العبارات تستحق كل الاهتمام لأنها قد تشكل جزءاً من نهج بناء على درب الخروج من المأزق السياسي الراهن. وفي هذه المرحلة، أؤكد لكم السيد الرئيس تعاون وفدي الكامل.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سفير شيلي على بيانه وعلى عباراته الرقيقة. لدي الآن على القائمة عدد أكبر من الوفود التي ترغب في الكلام، وهي بالتحديد مصر، والولايات المتحدة، وفرنسا، والمملكة المتحدة وباكستان. أعطي الكلمة الآن إلى سفير مصر.

السيد بدر (مصر) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، أود بادئ ذي بدء أن أضم صوتي إلى صوتكم وأتقدم بتعازينا إلى شعب فرنسا في ضحايا العملية الإرهابية التي شهدتها مدينة تولوز. وأشكركم وجميع الأعضاء الذين توجهوا بالتعزية إلى شعب مصر في وفاة البابا شنودة.

لقد كان بالفعل رجالاً من كبارات رجال مصر، وزعيماً من كبارات زعماء مصر وإننا سنفتقد كثيراً هذا الرجل الزعيم الحكيم.

أود أيضاً أن أهنئكم، سعادة السفير غيتاهون، ليس فقط لأنكم تمثلون بلداً أفريقياً شقيقاً وعضواً في مجموعة الـ ٢١ وفي حركة بلدان عدم الانحياز، ولكن أيضاً لأن مصر وإثيوبيا تربط بينهما علاقات تاريخية وجغرافية متينة إضافة إلى نهر النيل؛ وعلاقات التضامن والتعاون بين مصر وإثيوبيا ستظل قائمة إلى الأبد بين شعبي البلدين. وأود أيضاً أن أؤكد لكم

دعم مصر الكامل لرئاستكم مهما كانت الأفكار التي ستطرحونها. فسندعمكم ونساعدكم من أجل إنجاز رئاستكم.

أخيراً، أود أن أشكر جميع الوفود وجميع الجهات التي أعربت عن تقديرها لوفد مصر خلال فترة رئاسة المؤتمر، كما أود أن أشكركم من أعماق قلبي على العبارات الرقيقة التي وجهتموها إلي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سفير مصر، السيد بدر، على كلمته وعباراته اللطيفة، بما في ذلك العبارات التي أكد فيها الروابط الوثيقة القائمة بين بلدينا. وأستسمحكم لأؤكد من جديد شعورنا بالحزن والأسى إزاء وفاة البابا شنودة الذي أدى دوراً أساسياً في توطيد العلاقات بين بلدينا.

أعطي الكلمة الآن إلى سفير الولايات المتحدة.

السيدة كينيدي (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): السيد الرئيس، اسمحوا لي أن أضم صوتي إلى أصوات من سبقوني لأتقدم بتعازي الشخصية في ضحايا المذبحتين الرهيبتين اللتين شهدتهما فرنسا، وفي وفاة البابا شنودة بوصفه شخصية دينية موقرة ورمزاً للتسامح. وأذكر بأن الجهات المسؤولة على أعلى مستويات الحكومة في بلدي تقدمت بالتعازي في هذين المصابين.

واسمحوا لي أيضاً أن أهنئ رئيسنا الجديد الموقر، السفير غيتاهون، وأن أؤكد له دعمنا الكامل لما يبذله من جهود. إن المؤتمر يمر فعلاً بظرف صعب، ظرف يأتي بعد الجهد البطولي الذي بذله زميلنا الموقر سفير مصر.

لم يتسن لي حضور أعمال المؤتمر في الأسبوع الماضي لأنني دُعيت إلى واشنطن من قبل وزير خارجية بلدي لحضور مؤتمر لجميع السفراء. لكنني أشير إلى البيان الذي أدلت به المتحدثة الرسمية باسم وزارة الخارجية التي أعربت عن خيبة أملها من أن باكستان غير مستعدة للانضمام إلى توافق في الآراء بشأن نهج مستقبلي يشكل بالتأكيد، مثلما أشار إلى ذلك البعض، حلاً وسطاً أساسياً. أود أيضاً أن أشير إلى عبارات التقدير التي وردت في البيان ذاته بخصوص جهود السفير بدر.

لقد حان الأوان لإعادة النظر في كيفية تنشيط جهودنا من أجل المضي قدماً على درب نزع السلاح المتعدد الأطراف الذي يُشكل الهدف الذي ينبغي أن تركز عليه جهودنا المشتركة.

لذا سننظر بكل عناية في الأفكار التي طرحتموها اليوم ونؤكد لكم أننا سنبذل قصارانا من أجل العمل إلى جانبكم وإلى جانب زملائنا من الأعضاء في هذا المؤتمر.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سفيرة الولايات المتحدة على كلمتها وعلى عباراتها اللطيفة. أعطي الكلمة الآن إلى سفير فرنسا.

السيد سيمون - ميشيل (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): السيد الرئيس، طلبت الكلمة لشكركم على ملاحظتكم ومشاعركم النبيلة إزاء بلدي. وأود أيضاً أن أشكر زملائي على ما أبدوه من تضامن عقب الأعمال البشعة والوحشية التي استهدفت بلدي.

أود أيضاً أن أنقل إلى سفير مصر خالص مشاعر الحزن والمواساة برحيل البابا شنودة الثالث، وأغتنم هذه الفرصة لأشكر السيد هشام بدر على ما بذله من جهود ضخمة ليُقرنا من توافق في الآراء خلال رئاسته للمؤتمر التي دامت شهراً وانتهت الآن. فمُنذ عام ٢٠٠٩، عندما توصل المؤتمر إلى اعتماد برنامج عمل (CD/1864)، لم يسبق لنا أن اقتربنا بهذه الدرجة من بلوغ توافق في الآراء. فجميع البلدان تقريباً، ومنها بلدي، عملت جاهدة وقدمت تنازلات من أجل التوصل إلى توافق، وإن وفد بلدي يعرب عن بالغ الأسف لعدم التمكن من اعتماد الوثيقة CD/1933.

أخيراً، أتمنى لكم، السيد الرئيس، كل النجاح في رئاستكم. وأؤكد لكم دعم فرنسا فيما تبذلونه من جهود من أجل تنشيط مؤتمرنا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سفير فرنسا على بيانه وعلى عباراته اللطيفة. وأعطي الكلمة الآن إلى سفيرة المملكة المتحدة.

السيدة آدمسون (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية) (تكلمت بالإنكليزية): السيد الرئيس، أود أن أضم صوتي إلى أصوات من وجهوا تعازيهم إلى سفير فرنسا وسفير مصر. لن أكرر ما قاله غيري، ولكنني أنقل إلى البلدين خالص العزاء والمواساة. أود أن أهنيئكم سعادة السفير غيتاهون بمناسبة توليكم منصب الرئاسة. إن المؤتمر يمر بظرف صعب، ولكن لا ينبغي أن يدفعنا هذا الظرف إلى الاستسلام وإلى الانهزامية.

وأود أيضاً أن أضم صوتي إلى أصوات الآخرين الذين شكروا السفير بدر على ما بذله من جهود. كنت قد قلت في بداية فترة رئاسته أن وفدي سيعمل إلى جانبه وقد سُدت فعلاً بالعمل معه ومع فريقه. أعتقد شخصياً أن ما حققه السفير بدر يعادل إيلاج جمل في سم الخياط بل هو أوج أكثر من جمل في أكثر من خياط، ما سمح لنا نحن، من خياطين وحائكين تطوعنا من أجل المساعدة في الاضطلاع بمختلف الأنشطة، بصنع نسيج. ربما تمخض هذا الجهد المذهل عن نسيج غير متماثل لا متجانس، سيما وأنا كنا نخطو خطواتنا الأولى، ولكنني أعتقد أن كثيراً منا كانوا على استعداد لإعادة ترتيب خيوط النسيج.

لقد أبدى وفد بلدي تحفظات على الوثيقة CD/1933. ولن أعود إلى تفاصيل هذه التحفظات - فمواقفنا معروفة لدى الجميع. ومع ذلك، كنّا على استعداد للانضمام إلى توافق في الآراء للأسباب الثلاثة التالية: نحن نؤمن العمل المتعدد الأطراف؛ ونرغب في نزع السلاح؛ ونؤمن بالتسوية. وأعتقد أننا سنتصرف في الأيام القادمة بنفس الروح وأعتبر أنه بإمكاننا إحراز تقدم انطلاقاً من المقترحات التي طرحتموها دون أن نقضي وقتاً طويلاً في

مناقشة الفلسفة التي تقوم على أساسها مقترحاتكم. ويمكننا معاً أن نتفق على خطة إلى غاية شهر أيلول/سبتمبر، أملين في أن تعمل الرئاسات الست جنباً إلى جنب. فلنحدّد إذن جدولاً زمنياً يغطي الفترة بأكملها باعتماد أي صيغة نتفق عليها من أجل توجيه أعمالنا.

إن وفدي لا يعتقد أن مجرد تكرار ما فعلناه في الماضي - أي الاكتفاء بعقد مناقشات موضوعية في إطار الجلسات العامة - سيساعد في التقدم باتجاه تحقيق ما نصبو إليه. وربما نحتاج إلى إعادة النظر في طريقة عملنا واتساءل إن كانت الوفود التي تحمست لأداء دور الحائكين وتطوّعت - مصر، وسويسرا، ووفود أخرى - ما زالت مستعدة لأداء دور القيادة في تناول المواضيع المختلفة. واتساءل أيضاً إن لم يكن من الضروري أن نبذل جهداً إضافياً، مثلما نعمل في إطار اللجنة الأولى، حيث يُعنى شخص مُعيّن بمناصرة قضية محدّدة بدلاً من الاكتفاء بالقاء الخطابات داخل الجلسة العامة. ومن هذا المنطلق، أعتبر أن ثمة طرقاً ابتكارية يمكن انتهاجها خلال الأشهر القليلة المتبقية من الدورة.

واسمحوا لي مرة أخرى أن أشكركم، السيد الرئيس، وأن أشكر السفير بدر على الزخم الذي ولّده، وأعتقد أن من واجبنا أن نحافظ على هذا الزخم من أجل العمل المتعدد الأطراف ومن أجل نزع السلاح ومن أجل التسوية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سفيرة المملكة المتحدة على بيانها وعلى عباراتها اللطيفة. وأعطي الكلمة الآن إلى سفير باكستان.

السيد أكرم (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، أود بادئ ذي بدء أن أهنئكم على توليكم منصب الرئاسة. وأتمنى لكم النجاح في مساعيكم، وأؤكد لكم تعاوننا المتواصل.

أود أيضاً أن أضم صوتي إلى أصوات زملائي وأتقدم بالتعازي إلى كل من سفير فرنسا وسفير مصر.

وبخصوص رئاسة صديقي هشام بدر، كنت قد أعربت له عن امتناننا وإعجابنا بما بذله من جهود. وأعرب عن الأسف لأن باكستان لم تنضم في نهاية المطاف إلى توافق الآراء بشأن الوثيقة التي صاغها بكل براعة، ولكنني أوضحت في الماضي أن الغموض البناء قد لا يكفي، في مجالات معينة، لحماية المصالح الوطنية.

لم أكن أنوي تناول الكلمة هذا الصباح. ولكنني قرّرت أن أطلب الكلمة للردّ على تعليقات زميلي وصديقي سفير ألمانيا، الذي ذهب إلى حدّ تحاشي النطق باسم بلدي. ولكن أعتقد أنه لا يخفى على أحد أنه كان يشير إلى باكستان، وأنا شخصياً لا يُزعجني أن أحمّل المسؤولية عن مواقف بلدي، لأننا نؤمن بأن ما قمنا به من أجل أمننا ليس أقل وليس أكثر مما كان سيفعله أي بلد آخر من أجل حماية مصالح أمنه القومي. فليس في الأمر ما يبعث على الحجل. بل إنني فخور بالموقف الذي اتخذته.

علينا أن نذكر بأن زميلي سفير ألمانيا يتحدث باسم بلد محظوظ ينعم بحماية مظلة نووية توفرها منظمة حلف شمال الأطلسي في إطار منظومة الردع الموسع. ومن هذا المنطلق، يمكن لألمانيا أن تتحدث بجرأة عن الردع وعن نزع السلاح وعن تحديد الأسلحة وعن عدم الانتشار. وهذا يُذكرني إلى حد ما بالشخص الذي يوجد بمال غيره.

ويجدر التذكير أيضاً بأننا لم نتوصل إلى توافق في الآراء بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية منذ ١٥ عاماً. وقد أعلنت باكستان موقفها المعارض لهذه المعاهدة في عام ٢٠٠٩، ليس منذ ١٥ عاماً. علينا أن نتساءل إذن من هو البلد المسؤول أو من هي البلدان المسؤولة عن تعطيل التوافق منذ ١٥ عاماً. نحن من جانبنا نعلم من هي البلدان المسؤولة عن ذلك. ولكنني لم أسمع خلال كل هذه السنوات الخمس عشرة، أو دعني أقول خلال الفترة قبل عام ٢٠٠٩، أي بيان توجّه فيه ألمانيا اللوم إلى البلد المسؤول آنذاك.

سأكون ممتناً إذا صححتكم كلامي، ولكن قراءة سجلات مداولات المؤتمر خلال السنوات الخمس عشرة الأخيرة تبين بكل تأكيد أن البلد الذي وقف منذ عام ١٩٩٨ حجر عثرة أمام أي تقدم وأي توافق في الآراء بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية لم يتعرض لأي انتقادات.

صحيح أن باكستان لم تساعد في التوصل إلى توافق في الآراء بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، ولكن صحيح أيضاً - مثلما أشرنا إلى ذلك في مناسبات عدة - أن اعتبارات تتعلق بأمن باكستان القومي هي التي أملت علينا هذا الموقف. وباكستان ليست هي السبب في قيام تلك الاعتبارات الأمنية. نحن إذن مُجبرون ومُرعّمون على التعاطي مع واقع موضوعي نواجهه منذ عام ٢٠٠٩، عندما اتضحت التوجهات الأمنية في منطقتنا. ومن هذا المنطلق، إن معارضتنا لمعاهدة بشأن وقف إنتاج المواد الانشطارية ناجمة عن شواغل أمنية لم تكن باكستان سبباً في ظهورها.

وتبين سجلات المؤتمر أيضاً أن المؤتمر كان مطروحاً أمامه ثلاث قضايا رئيسية أخرى عندما اعترضت باكستان على المفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، وهي نزع السلاح النووي، والضمانات الأمنية السلبية، ومنع حدوث سباق تسلّح في الفضاء الخارجي. فباكستان لم تقف حجر عثرة أمام توافق في الآراء بشأن هذه المسائل. كما أنها لم تعترض على إجراء مفاوضات بشأن أي مسألة من هذه المسائل الثلاث. وإنما نوّكد اليوم استعدادنا للتفاوض على واحدة من هذه المسائل أو جميعها. وإذا تعذّر علينا التفاوض على هذه المسائل، فذلك لأن بعض البلدان الأخرى غير راغبة في ذلك. وعليه، إذا أردتم أن تعدّوا قائمةً بأسماء البلدان التي تحول مواقفها دون إحراز أي تقدّم داخل هذا المؤتمر، وجب عليكم أن تدرجوا أسماء ثلاثة بلدان أخرى على الأقل إلى جانب باكستان. فلماذا لا نقرر بهذه الحقيقة؟

وفي الختام، أودُّ أن أعلّق على ما قاله صديقي سفير ألمانيا من أن مسألة الأمن القومي لا تدخل في نطاق اختصاص المؤتمر. أنا أكاد لا أصدّق ما سمعت لأن المؤتمر لا يعمل في فراغ

بمعزل عن كل شيء. فنحن لا نعمل في قفص ذهبي في عزلة تامة عن العالم الحقيقي. وعلى افتراض أننا نعمل بمعزل عن العالم، فلسائل أن يسأل لماذا لم تتمكن خلال السنوات الثلاثين الماضية من التفاوض على نزع السلاح النووي الذي يمثل السبب الأول والأساسي لنشأة المؤتمر؟ الجواب بسيط: لأن بلداناً معينة تعتبر أن التفاوض على نزع السلاح النووي لا يخدم مصالحها الأمنية، هذا هو السبب. ومن هذا المنطلق، إن الدفع الذي مفاده أن على باكستان أن تترك جانباً مصالحها الأمنية عندما يتعلّق الأمر بالتفاوض على معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، لا يعدو أن يكون سوى إيهام بالباطل.

وفي السياق ذاته، زُعمَ أن الشواغل الأمنية لبلد ما يمكن تناولها في إطار عملية التفاوض. لنسلّم بأن هذا الكلام صحيح. نتساءل إذاً لماذا لا يمكننا أيضاً التفاوض بشأن نزع السلاح النووي أو الضمانات الأمنية السلبية أو بخصوص مسألة منع حدوث سباق تسلّح في الفضاء الخارجي إذا كانت تلك البلدان التي ترفض التفاوض على هذه المسائل خشيةً على مصالحها الأمنية، قادرة أيضاً على حماية مصالحها في إطار عملية التفاوض على المسائل الثلاث جميعاً أو على مسألة واحدة منها؟

الحقيقة هي أن الكيل لا يكون بمكيالين. فلا يمكنك أن تطلب إلى باكستان ما لا ترضى به أنت أو أصدقاؤك. نحن نعلم أنكم تنتمون إلى فئة البلدان المتقدّمة ونعلم أيضاً أن باكستان بلدٌ متخلف النمو، لكن التخلف في النمو الاقتصادي لا يعني التخلف في الفكر أيضاً. فنحن قادرون على أن نحكم العقل. نحن قادرون على أن نفكر بالمنطق. نحن قادرون على أن نفكر باستقلالية تامة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سفير باكستان على بيانه وعلى عباراته اللطيفة التي وجهها إلى الرئيس. أعطي الكلمة الآن إلى سفير ألمانيا.

السيد هوفمان (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): أودُّ أن أتقدّم بجزيل الشكر إلى صديقي وزميلي العزيز سفير باكستان على ردّه الفوري. وأنا شخصياً أؤمن هذه الطريقة في التعامل فيما بيننا. فعلينا أن نتفاعل ونقيم تبادلاً حقيقياً في هذه القاعة وأن لا نكتفي بتلاوة بيانات جاهزة ومألوفة.

دعوني الآن أذكرُ بأننا لسنا بصدد الحديث عن مشروع معاهدة مطروح أمامنا من أجل اعتماده؛ فلو كان الأمر كذلك، لتفهّمت بسرعة وسهولة موقف وفد يعلن أن مشروع المعاهدة لا يراعي بالقدر الكافي المصالح الأمنية للبلد الذي يمثله ذلك الوفد. نحن نتحدّث عن مجرد البدء في عملية. نحن نتحدّث عن فتح باب التفاوض. وما زلت لم أفهم كيف أن المصالح الأمنية لباكستان ستكون معرضة للخطر كنتيجة لبدء مثل هذه العملية. لقد حاولت في الكلمة التي ألقيتها أن أبدي بعض الملاحظات أبيض فيها لماذا اعتبرت، وما زلت أعتبر، أن موقف باكستان من هذه المسألة غير مقنع بالمرّة.

ثمّ تساءل سفير باكستان لماذا لم يُعرب وفد ألمانيا في الماضي عن استيائه من عدم اعتماد مشاريع برامج عمل أخرى. أُقرّ بأنني لم أدقّق في سجلات المؤتمر، ولكنني أفترض أن المؤتمر لم يشهد في الماضي حالة واحدة كان يمكن فيها لـ ٦٤ عضواً من أعضاء هذه الهيئة، أي جميع الأعضاء ما عدا عضواً واحداً، التوافق على مشروع برنامج عمل في حين أصرّ عضو واحد على معارضة المشروع. أعتقد أن هذا لم يحصل من قبل. ومع ذلك، سأرجع إلى السجلات من أجل التثبت. فهذه الحالة شاذة، وقد اخترت شخصياً أن أركز في عدد من البيانات التي ألقيتها في الأسابيع والأشهر الماضية على السؤال الأساسي التالي: كيف نتصرّف في بيئة متعدّدة الأطراف؟ فهناك توقّعات بأن يساهم كلُّ طرف في العمل المتعدّد الأطراف، وأعتقد أن من يعطلّ بدء عملية تفاوض رغم استعداد باقي أعضاء المجتمع الدولي لفتح باب التفاوض يحمّل نفسه مسؤولية ثقيلة جداً. فنحن لا نتحدّث عن الدول الـ ٦٤ الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح فحسب، وإنما نتحدّث عن الجمعية العامة أيضاً التي اعتمدت عدداً من القرارات في هذا الصدد.

وما أخشاه هو أن يكون سفير باكستان قد أساء فهم كلامي لأنني لم أدفع بأن المؤتمر غير معني بتناول الشواغل الأمنية للبلدان. لم أقصد ذلك إطلاقاً، فالمسألة واضحة كل الوضوح - والسؤال لا يتعلّق بدول تأتي إلى هذا المحفل بقضايا خارجية لا يمكن حلّها داخل هذا المحفل، وإنما يتعلّق بمعرفة ما إذا كانت هذه الدول تستخدم هذا المحفل من أجل التوصل إلى قرارات تتخذ في محافل أخرى، وهذه مسألة منفصلة تماماً.

مرة أخرى أقول إنني سعيد بهذا التبادل لأنني أعتقد أن هذه الطريقة هي التي ستساعدنا في الأمد البعيد على إحراز تقدّم حقيقي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أوّد أن أعرب عن امتناني للبيانات العديدة التي تؤكّد على دعم رئاسة إثيوبيا للمؤتمر. والأهم من ذلك هي الملاحظات والمقترحات الملموسة العديدة بخصوص سبيل المضي قدماً.

وأوّد أن أطلب إلى المنسّقين الإقليميين أن يتّخذوا ما يلزم من ترتيبات كي ألتقي بمجموعاتهم. وأعرب أيضاً عن استعدادي لإجراء مشاورات مع فرادى الأعضاء ومع الدول المراقبة وممثلي المجتمع المدني بشأن النهج المستقبلي.

وبهذا نختتم أعمالنا لهذا اليوم. وستُعقد الجلسة العامة المقبلة يوم الثلاثاء، ٢٧ آذار/مارس، الساعة ١٠/٠٠ صباحاً. وسنستمع في تلك الجلسة إلى كلمة سيلقيها وزير خارجية منغوليا، وسنودّع زميلين اثنين.

رُفِعَت الجلسة الساعة ١١/٤٠.